

ومن هذا يتبين أن الحديث الأول متته شاذ لمخالفة ما هو أصح وأوثق، بينما الحديث الثانى ليس فيه شذوذ سوى فى لفظة واحدة، ومع ذلك فليس فيها مناقضة لروايات الثقات، بل هى مندرجة فيها، والحديث الثالث لست أدرى ما وجه الشذوذ فيه، وغاية الأمر أنه من الأفراد، والفرد ليس مردوداً، بل يبحث فى إسناده ومتته، فإن صحا فهو صحيح، ككثير من الأفراد التى فى الصحيحين، ومنها حديث «إنما الأعمال بالنيات». ولا يمكن أن يدخل فى باب نقد المتن سوى حديث الجمع بين الصلاتين، فإنه يمكن أن يحكم عليه بالشذوذ لعله فى المتن، والله أعلم.

ومن خلال هذا العرض، تبين مدى اهتمام وتركيز الإمام الحاكم رحمه الله على النقد الإسنادى، حتى فى الأبواب التى كان يمكن التوسع فيها فى نقد المتن.

المسألة الثانية : فائدة التركيز على السند :

إذا كان علماء الحديث قد أشبعوا الكلام على السند، تقسيماً وتبويباً وبحثاً، ووجدنا أن كلامهم فى نقد المتن قليل نسبياً، فهذا مهم ومفيد، وكم يؤدّ الباحث لو ظفر منهم بتفصيل وتمثيل مسهبين فى نقد المتن، ولكن هذا لا يقلل أبداً من قيمة بحوثهم فى نقد الأسانيد وفائدتها، ولعل من أبرز جوانب فائدة التركيز على السند هو ما يلى :

– نقد الأسانيد يحتاج إلى تخصص دقيق، وصبر فذ، لا يتوفر إلا لجهابذة الحفاظ المتقنين، فمن المفيد جداً، أن يكونوا قد أسهبوا فى هذا النوع من النقد، ولو تركوه لمن بعدهم، لتقاعست عنه الهمم. ولهذا فإن إكتاثرهم من النقد الإسنادى وإقلالهم من نقد المتن ربما كان أفضل من عكسه والله أعلم.

– إذا سبق الإكتاثر من نقد المتن فقد يودى هذا إلى التهاون فى نقد الأسانيد بعد ذلك، إذ السند ليس إلا واسطة للوصول إلى المتن، وإذا حصلنا على درجة الحكم للمتن، فقد لا نجهد بعده داعياً لتمحيص الحكم على السند. أما إذا نقدت الأسانيد فإن الحاجة لنقد المتن تبقى قائمة لإعطاء حكم للمتن حسب نقد سنده ومتته.

– إذا وقع التركيز على نقد المتن أكثر، فقد يودى هذا إلى قبول بعض الأحاديث الصحيحة المعنى دون تثبيت فى النقل، إذ لا يكفى لصحة الحديث أن يصح متته فقط، بل لابد